الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1985/63
12 March 1985
ARABIC
Original: SPANISH

لجنة حقوق الانسان

الدورة الحادية والاربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ، مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الى رئيس لجنة حقوق الانسان

تهدي البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى مكتب الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف تحياتها الى رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والاربعين • وبالاشارة الى البند ١٢ من جدول الاعمال ، ترفق طي هذا البيان الخطي المقدم من البعثة الدائمة لغواتيمالا المتصل بحقها في الرد • وترجو ان يعمم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق لجنة حقوق الانسان في دورتها الحادية والاربعين •

وتكون ممتنة أيضا لو أمكن تقديم هذا البيان الى الفايكاونت كولفل أوف كولروس ، المقرر الخاص للجنة المعني بحقوق الانسان في غواتيمالا •

بيان مقدم من غواتيمالا ممارسة لحق الرد (البند ١٢)

يصعب تصديق ان تتعرض غواتيمالا ، البلد الذي يتعاون مع لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة أوثق التعاون لأعنف الهجمات من عدة من الدول الاعضاء في اللجنة والمنظمات غير الحكومية ، تولي اعتبارا أكبر لما تسميه "مصادر موثوق بها" مما توليه الى مقررها الخاص .

وقد بدأت حكومة غواتيمالا الحالية ، وهي حكومة انتقالية ، فترتها في الحكم في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٣ وليس قبل ذلك . وتمثل تغييرا بعيد المدى عن سياسة واجراءات الحكومة السابقة التي وجدت في بلدنا لفترة طويلة وبالغة الصعوبة والتعقيد . ويرغب وفدي في ان يؤكد على هذه الحقيقة بغية ان توضع في الاعتبار على وجه الدقة .

ونشدد على ان حكومة غواتيمالا الحالية انبثقت من رغبة الغواتيماليين في ضمان اجراء انتخابات حرة وفي حياة سلمية وفي التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية .

ومن ثم ، فقد أدخلت تحريرا حقيقيا ، وضمنت وعززت اشتراك كافة اتجاهات الرأي في الحياة السياسية ، وحسنت بصورة حازمة حالة حقوق الانسان ، ونظمت انتخابات حرة تماما وأظهرت رسالتها الديمقراطية على الرغم من الارهاب والعدوان المسلح من المتطرفين الذين يحاولون منعها من الوفاء بالولاية التي أسندها اليها الشعب .

وقد انضم عدد من المنظمات الحكومية وبعض ممثلي الحكومات ، الى جوقة من يرددون ان هناك تقارير "مؤكدة" أو تقارير من مصادر "موثوق بها" عن "وجود حالة واسعة النطاق ومنهجية من انتهاكات حقوق الانسان" في غواتيمالا . ويؤكد وفدي ، على خلاف ذلك ، ان تقرير المقرر الخاص يظهر ان ما حدث هو انه قد تحققت تحسينات كبيرة في هذا الميدان .

ولا توجد حالات مذابح في المناطق الريفية . ولايزال هناك عنف ولكنه يعزى الى المتطرفين والمجرمين العاديين ، الذين يوجدون للأسف في جميع بلدان العالم . بيد انه تبذل محاولات مستمرة لعرض الحالة الداخلية في غواتيمالا بوصفها "انتهاكات خطيرة" ترتكبها الحكومة الحالية . ولا أساس لذلك سوى الحقد والاصرار الكريه على القدح ومحاولة منع الإعمال التام للديمقراطية في غواتيمالا .

أما عن مسألة حالات الاختفاء ، التي تثار أيضا على نطاق واسع وبصورة منهجية بصدد غواتيمالا ، فانه كان ينبغي للحقائق الدامغة ان تجب بالفعل أية امكانية للاتهامات الزائفة : فقد أعطيت "جماعة الدعم المتبادل" التي ذكرت في بعض البيانات جلسة استماع ، واستقبلهم رئيس الدولة واستمع الى بياناتهم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وأنشأ لجنة ثلاثية للتحقيق في الحالات التي تسببت في الشكاوى . واتخذت السلطات وتتخذ تدابير ايجابية لتوضيح الشكاوى كما هي الحال في التحقيق الذى اجري في غواتيمالا . ويجب ان نكرر مرة أخرى ان حالات الاختطاف التي قامت بها زمر شتى ومجرمون عاديون أدرجت بعدم أمانة في هذه الشكاوى المتعلقة بحالات الاختفاء ، التي تشتمل على حالات تمكن فيها بعض الاشخاص ، عن طريق الانخراط في صفوف رجال حرب العصابات ، من ان ينتحلوا صفة الاشخاص "المختفين" . وثبت هذا بشهادة أشخاص سبق ان ذكروا في التقارير بوصفهم "مختفين" ، ثم "ظهروا" ، مستفيدين من العفو الذي أصدرته حكومة غواتيمالا ، ويمدد هذا العفو بصفة مستمرة ويعود بموجبه الكثير من الاشخاص المنخرطين في القوات السرية الى الحياة العملية والشرعية مع جميع الضمانات اللازمة .

وكانت دوريات الدفاع المدني أيضا موضع شكاوى كثيرة ومنتظمة ، وان الخدمة فيها اجبارية والتجنيد لهايتم بالاكراه •ولقد كذب تلك الرواية تقرير المقرر الخاص ، الذي لاحظ ان العضوية في الدفاع المدني ليست اجبارية • زد على ذلك انه يتكشف ان الدفاع الذاتي للسكان المدنيين هو الذي يتصدى لهجمات الشراذم الهدامة •

وعلاوة على ذلك ، وصفت مراكز التنمية بشكل منتظم وعلى نطاق واسع بأنها معسكرات اعتقال وبأنها النتيجة النهائية "للترحيل القسري لسكان الريف الاصليين" • وقد ثبت مرارا وتكرارا ان أحدا لم يكره على العيش في تلك المراكز ، وان كل من يرغب في ان يفعل ذلك ، بوسعه ان يدخل هذه المراكز وان يغادرها في الوقت الذي يحلو له • وقد ثبت كذلك عدم وجود سياج من الاسلاك الشائكة يحيط بالسكان ، بل ظروف الحياة الافضل هي التي دفعتهم الى التجمع هناك بمحض ارادتهم • وتتجلى هذه الظروف في المدارس والمراكز الصحية والطرق والاضاءة الكهربائية ، ومياه الشرب، ومختلف الكنائس ، وامكانيات التسويق لمنتجات عملهم الزراعي ، وأماكن الترفيه ، وغير ذلك من المزايا التي ما وجدت قط في قراهم ومستوطناتهم المهملة والفقيرة ، حيث كانوا يتعرضون لتعسف وقسر وارهاب رجال حرب العصابات وما كانت تثيره من اشتباكات مع قوات الامن •

ولقد زار ممثلون لمختلف المنظمات الانسانية والسفراء المعتمدون في غواتيمالا هذه المراكز، وأكدوا بكل ثقة الوضع الحقيقي •

ويكفي ان نشير الى انه بالاضافة الى التحسينات التي طرأت على نوعية الحياة ، أحرزت مراكز التنمية نتائج أخرى هي زيادة سكان المناطق الريفية لانتاجهم بما يعود بالفائدة على اقتصاداتهم المحلية ، ولقد مكن ذلك غواتيمالا ، وبعد سنوات طويلة ، من المساعدة على تلبية الطلب على الحبوب الاساسية في البلدان المجاورة •

ولقد استمع وفد بلادي الى بيانات جاء فيها ان الاسباب الوحيدة للعصيان المسلح هي الظلم والفقر واملاق الطبقات المعوزة • وبذلك فان ما يدعو الى الدهشة ان تتعرض التدابير المتخذة لانشاء مراكز التنمية للنقد بصورة منظمة في الوقت الذي تساهم فيه هذه المراكز بجهودها لمكافحة هذا البلاء الذي يغشي سكان الريف • والواقع ان الطبقة المتوسطة في الحضر ، وحتى الطبقة فوق المتوسطة ، وهي مصدر الكثير من رجال حرب العصابات والارهابيين خاصة ، تكشف عن ان عوامل الفقر المدقع - وهي العوامل التي تدركها حكومة غواتيمالا الحالية التي صممت على معالجتها الى الحد الذي يمكن ان تتحمله الطاقة البشرية لأي حكومة انتقالية - هي أسباب السخط الطبيعي ، وان الطلبات من أجل ادخال التحسينات ، لا تستخدم الاّ كحجة أو قناع للاجراءات المسلحة التي يقتصر هدفها على مهاجمة السلطات عن طريق العنف والعمليات التي تدعمها وتمولها وتشرف عليها مصالح غريبة عن الشعب الغواتيمالي •

ومن الحقائق البديهية ، ان أي تحسينات اجتماعية أو ثقافية للقطاعات المعوزة ، انما تعاق بصورة منهجية ممن يرون في هذه التحسينات هدرا لحججهم الداعية الى العصيان المسلح وتدمير نظام قائم على الحرية الفردية وليس على دكتاتورية الدولة •

لقد استمع وفدي الى المحاولات الدؤوبة لانكار ما هو واضح للجميع: أي سلامة الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٤ • وهذا اتهام متهافت في نظر الرأي العام الداخلي والخارجي لبلدي •

وفيما يتعلق بتلك المسائل وغيرها ، يودّ وفدي ان يذكر بصفة خاصة تلك المنظمات التي تسمي نفسها كاثوليكية ومسيحية بما قاله المونسينيور بروسبيرو بينادوس ديل باريو ، أسقف غواتيمالا، في خطابه الديني الذي ألقاه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤:

"لقد وجد المواطنون تعددا ديمقراطيا مرضيا ، استجابت بمقتضاه الحكومة الحالية لطلب موءتمر غواتيمالا الاسقفي الوارد في رسالته الجماعية الاخيرة المعنونة "من أجل اقامة السلم" . وعلاوة على ذلك ، فان الامانة والسرعة في نشر نتائج التصويت الذي جرى يوم ١ تموز/يوليه الماضي لانتخاب الممثلين في الجمعية التأسيسية الوطنية يثبتان الوعد الذي قطعه فخامة رئيس الدولة باعادة نظام الحكومة الدستورية .

"ولا بدّ من التسليم من قبيل الانصاف بأن هذا القرار الجدير ببالغ الثناء والذي اتخذه فخامة رئيس الدولة قد جرى تنفيذه وسط عوامل معاكسة عديدة وبالغة التنوع ،تتراوح من الانحراف والاجرام العاديين ، سواء كانا منظمين أم لا ، الى الانحراف الهدام الذي تغذيه وتسانده مصالح غريبة عن بلدنا .

"وعلاوة على ذلك فمن الواضح والمحزن أنهم قد جندوا في هذا الوضع المثير فلاحين مسالمين وشرفاء، أصبحوا ضحايا لقضية هي ، بايجاز ، ضد مصالحهم .

"وتشجب كنيسة غواتيمالا بسخط مبرر الحملة الدولية من التشهير ببلدنا ،والحقيقة انه قد تكون في دول كبيرة مظالم أكبر وقد ترتكب جرائم أبشع مما يحدث في بلدنا" .

وفيما يتعلق بالمزاعم الدؤوبة الاخرى القائلة ان لدى حكومة غواتيمالا سجونا سرية ، يرى وفدي ان النتيجة التي سجلها المقرر الخاص قد بينت بصفة قاطعة كذب هذا الاتهام .

ولا يسع وفدي ان يقول لمنظمة العفو الدولية التي أشارت اشارات عابرة ولكنها خطيرة في بيانها ، سوى اننا ننتظر شهادتها الموضوعية والمحايدة عن الحالة الفعلية في غواتيمالا ، عندما يذهب ممثلوها الى هناك في الشهر القادم ليروها رأي العين . ولا نريد ان نسمع أي شيء قبل ذلك .

وقد كرر بلدان شماليان ، هما السويد والنرويج ، عددا من البيانات التي لا تستند الى أساس . أما اسبانيا ، التي تجتاز في الوقت الحالي مرحلة صعبة نتيجة لاعمال العنف المعروفة للجميع ، فقد أدلت بعدد من الاشارات الانتقادية الكاذبة والتي لا يسع وفدي قبولها ، وان تكن اسبانيا قد التزمت بالحقيقة عندما أقرت بأن هناك في غواتيمالا جهودا ايجابية وتقدما ايجابيا في مجال حقوق الانسان . ويصدق الشيء نفسه على هولندا ، وان يكن من الواضح أنها قد ضللت بصدد الموقف الحالي .

وكان البيان الذى أدلى به ممثل فرنسا مثار دهشة وفدي . وينبغي لفرنسا ان تلتزم بقدر أكبر من الموضوعية والحساسية ازاء مشاكل سكان الريف . فالجميع يتابعون الحالة في كاليدونيا الجديدة وما يجري فيها من أحداث . والجميع يأملون في الالتزام بالاجراءات والوصول الى حلول تتفق مع حقوق الانسان .

وعندما تواجه فرنسا هذه المشكلة يحسن بها ان تعتمد ، في تحليلها للبلدان الاخرى ، على معلومات يمكن الاطمئنان اليها تكون مبنية على الوقائع . وهي اذا لم تعتمد فيما يتعلق ببلدنا على مصادر متحيزة ومغرضة مثل الشهادة التي أدلى بها سفيرها لدى غواتيمالا عن مواقع الاحداث ، فربما تصل الى نتائج سليمة .

ولو أنها بدلا من الاعتماد على الشهادات الزائفة والحاقدة لاثنين من أعضاء مجلس الشيوخ من جنسية أخرى (ممن يكتبون نوعا من "مسلسلات الرعب" ، التي يصفونها بأنها "مرة وقاسية "والتي قد يكون من الاصح وصفها بأنها "مرة وكاذبة")، لو أنها اعتمدت على شهادة كبار رجال السياسة الفرنسيين ممن وصفوا ، كما تعرف وزارة الخارجية الفرنسية ، الوضع في غواتيمالا بعبارات طيبة للغاية ، فربما كانت آراء فرنسا تحظى بتقدير أفضل ٠

وتحدثت ايرلندا بلهجة غير ودية ومتعالية نوعا ما عن "حث" حكومة غواتيمالا واعطائها توجيهات ٠ ويبدو ان معلومات ايرلندا خاطئة تماما ، فمصادرها متحيزة ومتعصبة ٠ وما سبق لوفدي ان ذكره يتضمن الاجابة على ما وجهته من اتهامات لا أساس لها ٠

ووجهت المنظمة غير الحكومية المسماة "الخدمة الجامعية العالمية" اتهاما للحكومة الحالية بارتكاب أفعال لا تتحمل أية مسوءولية عنها ، بل ان المنظمة حاولت ، في اطار قائمة طويلة بالاتهامات ، ان تنسب الى الحكومة الحالية قتل ماريو داي ريفيرا وليونيل كاريللو ريفيز عميدي الجامعة الوطنية في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ٠ وذلك في وقت لم تكن الحكومة الحالية قد تقلدت فيه بعد مقاليد السلطة ٠ وفضلا عن ذلك فان التحقيقات وآراء المسؤولين عن الجامعة أنفسهم تميل الى استخلاص ان المسوءولية عن حادثي الاغتيال هذين ترجع على الاغلب الى تجار المخدرات الذين أرادوا ان يتجنبوا التدابير التي اتخذها العميدان أو انها ترجع الى المتطرفين لا الى الجماعات اليمينية ٠ ومن ذلك يتبين مدى "صدق" هذه الاتهامات ٠

وأود ان انتهز هذه الفرصة لأبيّن ما يلي:

١- تمتع الجامعة الرسمية في غواتيمالا باستقلال اكاديمي واداري كامل ، ولها استقلالها في استخدام الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة ، والتي تمثل أكثر من ٣ر٥ في المائة من ميزانيتها العادية ٠ وهو أمر ليس في وسع بلدان كثيرة ان تفخر بمثله ٠

٢- ان المجلس الوطني التأسيسي ، وهو سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية ، يضع بنفسه النصوص الاساسية التي توءكد استقلاله ٠

٣- قبل ان تتولى الحكومة الحالية مقاليد السلطة ، مرت الجامعة بفترات عصيبة نتيجة للأعمال التي أقدمت عليها المجموعات غير المشروعة من المتطرفين اليمينيين واليساريين٠

٤- قدم العميد الحالي السيد ادواردو ماير الذي يمثل جميع قطاعات الجامعة بحكم ان منصبه يشغل بالانتخاب ، معاونته بانضمامه الى لجنة السلام التي شكلتها الحكومة الحالية ٠ وهذه الحقائق ليست في حاجة الى تعليق ٠

وانضمت الى فرقة الاتهامات الزائفة الموجهة الى حكومة غواتيمالا منظمة أخرى هي"المجلس الدولي للمعاهدة الهندية" ٠ وكان من الاتهامات التي ذكرتها هذه المنظمة أحداث وقعت في قرية خيتزان في كانون الثاني/يناير من هذا العام ٠ وقد وردت الوقائع الصحيحة عنها في الوثيقة E/CN.4/1985/60 التي تتضمن معلومات تفصيلية تبين ان المتمردين هم المسوءولون عن قتل ١١ شخصا وخطف ٩ أشخاص ، فهذه هي الحقيقة٠

ووصف ممثل كوبا بعض النظم الحاكمة في البلدان الاخرى بأنها ترتكب الابادة الجماعية وكان لديه من الصفاقة ان يدرج بينها حكومة غواتيمالا • ولم تمنعه الخشبة في عينه من البحث عن القشة في عيون الآخرين • بل ان هذا الممثل ينتقد بوقاحة مضحكة لولا أنها محزنة ، لأنه هو القادم من ذلك البلد بالذات ، الانتخابات والحريات في غواتيمالا ، وليس هناك داع لأي تعليق ••• فهو باختصار قد ضم صوته الى صوت الفريق الذي يشكله الممثلون الآخرون ، أي الى صوت الاتحاد السوفياتي والجمهورية الديمقراطية الالمانية وبلغاريا وجمهورية أوكرانيا وافغانستان ومنغوليا وجمهورية بييلوروسيا في الهجوم على بلدي بعبارات نمطية موحدة • وسيكون رد وفدي على هذه الاتهامات اجماليا ، وذلك لأسباب مفهومة ، لأننا نعرف انه يكفي ان يستمع اليها الممثل الذي نعرفه جميعا ليتقبل الآخرون رأيه وقيادته دون امكانية للاعتراض •

ويستخدم هؤلاء الممثلون في حديثهم عن غواتيمالا تلك التعبيرات الطنانة المعتادة التي تؤثرها الحملة الدولية الموجهة ضد بلدي للتضليل والتشويه وان وفدي ليرفض هذه الاتهامات رفضا قاطعا • فالجهود والانجازات التي حققتها الحكومة الحالية في غواتيمالا في مجال حقوق الانسان والديمقراطية ، يعترف بها الرأي العام الدولي النزيه والجاد والمسؤول • وهذه الاعمال من جانب غواتيمالا تنزع القناع عن المؤامرة وتكشف للجميع الاهداف الحقيقية لدعاة العنف في حملة العدوان التي يشنونها على السلطات المسؤولة • ذلك أمر نعرفه • وليس من دواعي دهشتنا ان يكون رد فعلهم هو تشديد حملة الافتراء عن طريق "الجبهة السياسية" لتصرفاتهم الدولية •

ويود وفدي ان يبلغهم ان الاعمال الايديولوجية والهدامة التي يؤيدونها في بلدي يمكن الآن ان تسلك السبيل القانوني والمتحضر وان تشارك في الجهد الوطني بشكل مشروع بوصفها أحزابا سياسية اذا كان ذلك ما ترغب فيه حقا • وفي هذه الحالة فليتقدموا الى الانتخابات الشعبية حتى يكشف لهم شعب غواتيمالا بوضوح وحرية عن مكانتهم الانتخابية والسياسية • أما اذا لم يفعلوا فان لذلك أسبابا نعرفها جميعا •

ولا يود وفدي ان يضيف شيئا الى ذلك ، لكنه يحتفظ بحقه في الحديث عندما تتطلب الظروف• وانما نود ان نكرر القول بأن غواتيمالا ، انطلاقا من تحررها الشعبي الحقيقي ، ستواصل السير في طريقها الى الديمقراطية ، والمراعاة الكاملة لحقوق الانسان • واذا كان هذا العزم سيؤدي الى كسر شوكة دعاة العنف ومروّجي الكراهية ، فلعلهم - وذلك ما نرجوه - يفهمون في يوم من الايام ان كرامة شعبنا وحريته هما مصدر هذه المبادىء • وان الشعب سيبلغ أهدافه •

وأخيرا ، يود وفدي ان ينتهز هذه الفرصة ليطلب من ممثلي الحكومات والمنظمات في اللجنة ممن يستطيعون ويودون ان يبلغوا أبناء وطني جميعا ممن لا يزالون متشبثين بالعدوان والخروج على القانون نداء بالعودة الى الصف الوطني والمشاركة بوصفهم من أبناء غواتيمالا في العمل الكبير لتعزيز الديمقراطية وحياة الاخاء والسلم الجديرة بغواتيمالا •

- - - - -